# طريقة السنة الصحيحة
# بتعريف أسماء الله وصفاته

لم يدَّخر رسول الله جهداً لتبليغ الدعوة ونشرها، فقد بلغ رسول الله ﷺ الدين: كتاباً وسنة؛ أكمل بلاغ، ودعا إلى توحيد الله، وبيَّن للناس ما تصح به عقيدتهم وعبادتهم، فما مات ﷺ إلا وقد أكمل الله به الدين وأتم به النعمة، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

ومن أعظم الدين وأصوله معرفة أسماء الله تعالى وصفاته؛ حتى يعبد الإنسان ربه ﷻ ويحمده، ويثني عليه بما هو أهله، فتركهم ﷺ على المحجة البيضاء ليلها كنهارها كمال قال: «**وأيم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء**»[1].

وقد كان رسول الله ﷺ يعلم الصحابة ﷺ ويعرفهم بالله ربهم ﷻ، ويعرف أمته كلها من بعدهم، ولهذا فلا يرام الوصول إلى علم الأصول بغير اتباع ما جاء به الرسول ﷺ[2]، فهو الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أشبهت طريقته طريقة القرآن، فمن طريقته:

---

(1) حسن: أخرجه ابن ماجه (1/ 6)، والألباني في الصحيحة (1/ 712) وقال: حسن.
(2) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص12.

## الحديث مباشرة عن الله ﷻ

فحديثه ﷺ عن ربه ﷻ حديث تشتاق له النفوس وتتلذذ به القلوب، يؤكد تارة على ما ذكر في القرآن، كما في إخباره بأن لله ﷻ نفساً تليق بجلاله وعظمته حيث قال: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي....**»[1].

وكذا حديثه ﷺ عن رحمة الله، قال: «**لما خلق الله الخلق كتب في كتابه - وهو يكتب على نفسه وهو وضع عنده على العرش: أن رحمتي تغلب غضبي**»[2] فأثبت ﷺ النفس لله ﷻ كما أثبتها الله لنفسه في القرآن بقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: 54]. وقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عِمرَان: 28].

ويخبر تارة ﷺ بأسماء الله تعالى وصفاته التي أوحاها الله إليه ولم تذكر في القرآن الكريم، كقوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة وهو وتر يحب الوتر**»[3].

وقوله واصفاً الله ﷻ: «**إن الله جميل يحب الجمال**»[4]، «**إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً**»[5]، . . . . . .

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري (6/ 2694) حديث6960، ومسلم (4/ 2061) حديث (2675).

(2) متفق عليه أخرجه البخاري (6/ 2694) حديث 6969، ومسلم (4/ 2107) حديث (2751).

(3) متفق عليه أخرجه البخاري (5/ 2354) حديث (6047)، ومسلم (4/ 2062) حديث (2677).

(4) ) أخرجه مسلم (1/ 93) حديث (147)4.)

(5) أخرجه مسلم (2/ 703) حديث (65)

«**إن الله ﷻ حيي ستير يحب الحياء والستر**»[1] فالوتر والجميل والطيب والحيي والستير أسماء لله وصفات أخبر بها رسول الله ﷺ على أنه من صفة ربه فهو بمنزلة ما وصف الرب تعالى نفسه[2].

## العلم بعظيم حق الله والإنكار على من خالف ذلك

إن أفضل من عظم الله تعالى على الإطلاق الأنبياء صلوات الله عليهم، وأفضل من عظمه منهم النبي محمد، فقد كان ﷺ يعظم ربه تبارك وتعالى بقلبه وقوله وفعله، ويدعو الناس إلى تحقيق عبوديتهم لله وتوحيدهم له، وإذا حدث أمامه ما يتنافى مع هذا التعظيم والتوحيد أنكر على الفاعل وعرفه - والأمة من بعده - بحق الله العظيم وما ينبغي له من الإجلال والتوقير، ومن ذلك إنكاره ﷺ على ذلك الأعرابي الذي قال له: ما شاء الله وشئت، فقال ﷺ: «**أجعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده**»[3]. فعليه ﷺ تنزل قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ﴾ [الأعراف: 188] وهو بهذا الاستفهام يستنكر اللفظ الذي فيه مساواة بينه وبين رب العالمين، وبين حقه تعالى في التفرد والواحدنية مما يختص به الله تعالى.

كذلك أنكر ﷺ أشد النكير على الأعرابي الذي جاءه وقال: يا رسول الله نهكت الأنفس، وجاع العيال، وهلكت الأموال فاستسق لنا ربك، فإنا نستشفع بالله عليك، وبك على الله. فقال النبي ﷺ: «**سبحان الله، سبحان الله**». فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه. ثم قال: «ويحك

---

(1) أخرجه أبو داود (2/ 78)، والنسائي في سننه (1/ 200)، والحاكم في المستدرك (1/ 497)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يعلق عليه الذهبي.

(2) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (5/ 46).

(3) في رواية أخرى: «أجعلتني لله عدلاً». أخرجه ابن ماجه في سننه (1/ 684)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (1/ 216) حديث (139).

أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك. إنه لا يستشفع بالله على أحد»[1].

فالله رب كل شيء ومليكه، والخير بيده، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولا راد لما قضى، والخلق وما في أيديهم ملكه يتصرف فيهم كيف يشاء، وهو الذي يشفع الشافع إليه ولا يطلب منه أن يكون شفيعاً إلى أحد بل كمال العظمة والكبرياء، ولما كان قول الأعرابي يظهر غفلته عن عظمة الربوبية ومقتضى الألوهية، أنكر عليه، وأظهر بتسبيحه ورده عليه عظمة ربه[2].

كذلك أنكر ﷺ على الذين كانوا حدثاء عهد بكفر، ولم تعرف قلوبهم بعد عظمة الربوبية فقالوا له ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال ﷺ: «**الله أكبر إنها السنن. قلتم - والذي نفسي بيده - كما قال بنو إسرائيل لموسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة**»[3] فتكبيره ﷺ كان تعجباً من هذه الغفلة وهذا الجهل الذي فيه تنقص من حق الربوبية والألوهية. وحذر بقوله: «**إنها السنن**» من التشبه بالضالين المشركين الذين لا يعرفون حق معبودهم ﷻ وتفرده.

## الإجابة عن تساؤلات الصحابة ﷺ فيما يسألونه عن ربهم ﷻ

لقد اغتنم الصحابة ﷺ وجود النبي ﷺ بينهم فأخذوا يسألونه عن الخالق تعالى حتى يتقربوا إليه أكثر، ويعبدوه عن قرب ومحبة، وكذلك لا ننسى

(1) ضعيف. أخرجه أبو داود في سننه (4726).
(2) انظر: فتح المجيد لعبد الرحمن آل الشيخ ص: 502.
(3) أخرجه الترمذي (4/ 475)، وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود (5/ 94)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (3/ 334) حديث رقم (1348).

وجود عدد من اليهود والقساوسة في البيئة العربية، وكذلك لاطلاع البعض منهم على بعض أقوال أهل الكتاب، فكانت (قلوبهم مجبولة مفطورة على طلب العلم بهذا، ومعرفة الحق فيه، وهي مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور)[1]، وقد كان الرسول ﷺ يغتنم سؤالهم ليعرفهم بربهم ﷻ، سأله أحد الصحابة: أيضحك ربنا؟ فقال ﷺ «نعم». فقال: لن نعدم من رب يضحك خيراً[2]. فعلمه ﷺ أن من صفة الله ﷻ الضحك مما يعرفه بربه أكثر.

وقد يطلب أحد الصحابة أن يعلمه ﷺ قولاً أو دعاءً فيعلمه ثناءً وتمجيداً يعرفه بربه ﷻ، ومن ذلك: أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: علمني كلاماً أقوله: قال: «**قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيراً والحمد الله كثيراً، سبحان الله رب العالمين، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم**» قال فهؤلاء لربي فما لي؟ قال: «**قل: اللهم اغفر لي، وارحمني، واهدني وارزقني**»[3].

وجاء نفر من أهل اليمن قالوا: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان، قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض..**»[4] فعرفهم بالله ﷻ فهو الأول الذي ليس قبله شيء وهو الخالق القادر ﷻ.

---

(1) أخرجه الترمذي (5/ 471).
(2) جزء من حديث أخرجه أحمد (4/ 15)، وابن ماجه (1/ 64).
(3) مسلم (4/ 2072)، حديث (2696).
(4) أخرجه البخاري (6/ 2699)، حديث (6982).

## الإجابة عن أسئلة أهل الكتاب بما يوحيه الله إليه وإقراره لبعض ما يخبرون به عن الله ﷻ :

لم يسلم النبي ﷺ من تشكيك بعض أهل الكتاب على الرغم من معرفتهم بوصفه وأنه رسول الله إليهم وأنه خاتم الأنبياء التي جاءت البشارة به، ومن ذلك فقد سأله بعضهم فقالوا: صف لنا ربك الذي بعثك فأجابهم بسورة الإخلاص إذ أنزلها الله عليه[1] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: 1-4] فوصفه بما وصف به نفسه وعرفهم به كما عرف ﷻ بنفسه.

وجاءه حبر من اليهود فقال: (يا محمد، إن الله يمسك السمٰوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، والخلائق على إصبع) فضحك النبي ﷺ تعجباً وتصديقاً لقول الحبر[2]، وفي هذا الإقرار من رسول الله ﷺ إثبات الملك المطلق لله ﷻ، وكذا فيه إثبات الأصابع[3] له على ما يليق بجلاله وعظمته.

---

(1) انظر: كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (2/ 38)، وأسباب النزول للواحدي ص: 262، قال ابن حجر: إسناده حسن. انظر الفتح (13/ 356).

(2) أخرجه البخاري (4/ 1812)، حديث (4533).

(3) على ما يليق بجلاله وعظمته، ولا عبرة لقول من يزعم أن إثبات الأصابع تشبيه فيتأول معناها على غير معناها الحقيقي بدعوى التنزيه، وقد وقع في ذلك البيهقي وغيره. انظر: دقائق الإشارات للأنصاري ص: 280.

## توجيه الصحابة ﷺ في الحوادث المختلفة واغتنام الفرص في التعريف بالله ﷻ وصفاته

كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يتركون من الأمر شيئاً حتى يسألوا فيه رسول الله، فهي بالنسبة لهم تقربهم إلى الله تعالى، وكذلك حتى يحملوا نشر رسالة الإسلام بعد رسول الله ﷺ، ومن ذلك قوله عندما سمع أناساً يرفعون أصواتهم بالدعاء: «**يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً أنه معكم سميع قريب، تبارك اسمه وتعالى جده**»[1] وفي رواية: «**إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»[2]. فعرفهم بقرب ربهم ممن دعاه، وأنه سميع شهيد لتطمئن نفوسهم ويجري ذكره ودعاؤه، على ألسنتهم وقلوبهم لا يتكلفون في ذلك رفع الأصوات، ولا يخافون عدم وصول طلبهم إليه ﷻ.

وتعليمه ﷺ لصحابته دعاء الاستخارة قائلاً: «**إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللّهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب...**» فكم في هذا الدعاء من الاعتراف لله بما هو أهله ووصفه بما يستحقه من الكمال في القدرة ويستقبل ما يقدره الله له بكامل الرضا.

وكذا في دعاء الهم والحزن وغيره مما كان رسول الله ﷺ يعلمه صحابته ﷺ وأمته كلها من بعدهم.

---

(1) أخرجه البخاري (3/ 1091)، حديث (2830)، ومسلم (2704).
(2) أخرجه البخاري.

## ذكر النبي ﷺ لله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته

كان النبي ﷺ في دعائه الدائم، وتسبيحه الخاشع، وتمجيده لربه ﷻ وثنائه عليه بما هو أهله، فكان يمجد واصفاً إياه بالنور والجمال فيقول: «**اللهم لك الحمد أنت نور السمٰوات والأرض ومن فيهن..**». وكان يسبح ربه ﷻ قائلاً: «**سبحان الله رضى نفسه**»، وإذا ضاقت الدنيا واشتد الكرب قال: «**لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب السمٰوات ورب الأرض ورب العرش العظيم**».

فلم يكن النبي ﷺ يفتأ ساكناً بل كان لسانه دائماً رطب بذكر الله ﷻ، يردد قبل النوم تمجيداً وابتهالاً: «**اللهم رب السمٰوات ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، أنت آخذ بناصيته. اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر**»[1].

ورسول الله ﷺ في ذلك كله ينهج نهج القرآن الكريم في الإثبات المفصل والنفي المجمل والذي هو منهج رسل الله جميعاً في الإخبار عن الله ﷻ، قال ابن تيمية: (وطريقة الرسل - صلوات الله عليهم - إثبات صفات الكمال لله على وجه التفصيل، وتنزيهه بالقول المطلق عن التمثيل، فطريقتهم إثبات مفصل ونفي مجمل)[2].

ومن يتأمل في سيرته ﷺ يجده في كل أحواله متوجهاً لله ﷻ بالدعاء

---

(1) صحيح: أخرجه مسلم حديث (2713) (4/ 2084)، وأبو داود (2/ 732)، والترمذي (5/ 518)، وابن ماجه (2/ 1259)، وأحمد (2/ 381)، وصحيح ابن حبان (3/ 246).

(2) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (6/ 515).

والثناء والحمد والشكر، وناسباً له كل فضل، ملتجئاً إليه راجياً رحمته وعفوه، مستجيراً من عذابه، فمن تعرف على سيرته العظيمة فإنه يتعرف من خلالها على الله ﷻ الذي كان هذا النبي الكريم ﷺ أعرف الخلق به وأقربهم إليه، ولذا كانت معرفة صحابة رسول الله ﷺ في درجة عالية رفيعة إذ إن اتصالهم بالوحي كان وثيقاً.

وما زال معين القرآن والسنة يروي على مدى الأزمان ظمأ كل من أقبل يريد المعرفة الحقة، ومنه نهل سلف الأمة ﷺ ومن ثم نهجوا نهجهم في التعريف بالله ﷻ، بعدما تقدم الزمان وظهرت الفرقة المبتدعة، وفشا الكلام في باب الأسماء والصفات، حتى رأينا من يعطل أسماء الله تعالى، والمجسمة حتى وصل بهم الأمر أنهم ساووا بينه وبين عباده، إلى غير ذلك من الفرق الضالة التي تركت منهج القرآن والسنة وسلكت مناهج بعيدة كل البعد عن منهج القرآن والسنة الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أهل العلم.

## باب الإخبار عنه - تعالى - أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته

لم يختلف أهل السنة والجماعة في جواز الإخبار عنه تعالى باسم يفيد الخبر بمعنى من المعاني لم يرد وصفه بلفظه في الكتاب والسنة، ولكن لا يجوز إدخاله في أسمائه الحسنى وصفاته العلا. ومن ذلك قول ابن القيم عن هذا الأصل فقال: «إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، كالشيء، الموجود، والقائم بنفسه فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا»[1] ويبين ابن القيم رحمه الله علة ذلك وبين أسبابه فقال: «وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته

(1) بدائع الفوائد (1/ 178)، طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي ص: 271.

به، فإنه يخبر عنه بأنه «شيء وموجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد» ولا يسمى بذلك[1].

فبذلك يوضح لنا ما يجوز إطلاقه على الله تعالى عن طريق الخبر وذلك بمعنى من المعاني لم يرد وصفه بلفظه في الكتاب والسنة، وإن كان معناه مطلوباً إثباته شرعاً لدلالته على معنى حسن أو معنى ليس فيه شائبة ذم قد نفاه عنه بعض المبتدعة فيخبر عنه للرد عليهم، ومن هذا ما قاله الإمام ابن القيم في النونية على سبيل الإخبار وذلك في معرض الرد على الجهمية والمعتزلة:

وهو القديم فلم يزل بصفاته سبحانه متوحداً بل دائم الإحسان[2]

وقد كان منهج ابن تيمية لجواز الإخبار عنه بما لم يرد وصفه به علة إضافية أخرى غير إثبات معنى يستحقه نفاه عنه ناف، وذلك في حال محاورة الخصم ومنازعته في إثبات صفة من صفات الله تعالى، فيقول: «والشارع يفرق بين ما يدعى به من الأسماء فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وبين ما يخبر بمضمونه عنه من الأسماء لإثبات معنى يستحقه نفاه عنه ناف لم يستحقه من الصفات، كما أنه من نازعك في قدمه أو وجوب وجوده قلت مخبراً عنه بما يستحقه: أنه قديم وواجب الوجود[3].

ولم يقتصر ابن القيم في هذه المسألة على جواز الإخبار عنه تعالى بالأسماء التي لم يتسم بها، بل اعتبر الإخبار عنه بالأفعال من هذا الباب أيضاً، وإن كان قد خطأ منهج المتكلمين والفلاسفة إطلاقهم على الله تعالى أسماء من أفعاله لم يتسم بها فنجده يقول: «ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل كأراد وشاء وأحدث، ولم يسم «بالمريد» و«الشائي» و«المحدث» كما لم يسم نفسه «[الصانع» و«الفاعل» و«المتقن»،

(1) مدارج السالكين (3/ 433).
(2) النونية ص: 133.
(3) درء تعارض العقل والنقل للإمام ابن تيمية (4/ 140).

وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء[1].

قال الإمام ابن القيم في النونية:

وهو المقدم والمؤخر ذانك الصفتان ... للأفعال تابعتان[2]

وهما صفات الذات أيضاً إذ هما ... بالذات لا بالغير قائمتان[3]

والحاصل إن إطلاق لفظ القديم على الله سبحانه بقصد التسمية غير سديد لافتقاره إلى دليل يجوز لنا الإطلاق[4].

**وقال الإمام ابن تيمية:** وأما كون القديم الأزلي واحداً، فهذا اللفظ لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة نبيه بل ولا جاء اسم «القديم» في أسماء الله تعالى، وإن كان من أسمائه «الأول».

**والأقوال نوعان:** فما كان منصوصاً في الكتاب والسنة وجب الإقرار به على كل مسلم، وما لم يكن له أصل في النص ولا إجماع، لم يجب قبوله ولا رده حتى يعرف معناه[5]، إن كان حسناً قبلناه، وإن كان غير ذلك رددناه ولم نتحدث به.

ويرى أصحاب الحديث أن وصف الله تعالى بما كان منصوصاً في الكتاب والسنة فيه الكفاية وهو الأولى والأحرى، لأن ما جاء فيهما من أسمائه وصفاته كمالات في أنفسها لا تكون نقصاً ولا مستلزمة لنقص. ولذا فإن ابن القيم وهو من نفس المنهج قد أنكر على المتكلمين هذه التسميات

---

(1) مدارج السالكين (3/ 433).
(2) النونية ص: 133.
(3) النونية ص: 148.
(4) البيهقي وموقفه من الإلٰهيات: لأحمد عطية ص: 141.
(5) منهاج السنة (2/ 143).

قائلاً: «إن وصفه تعالى بكونه رحماناً رحيماً حقيقة أولى من وصفه بالإرادة، وذلك أن من أسمائه الحسنى الرحمن الرحيم، وليس في أسمائه الحسنى المريد، والمتكلمون يقولون مريد لبيان إثبات الصفة، وإلا فليس ذلك من أسمائه الحسنى، لأن الإرادة تناول ما يحسن إرادته وما لا يحسن، فلم يوصف بالاسم المطلق منهما، كما ليس في أسمائه الحسنى الفاعل ولا المتكلم، وإن كان فعالاً مريداً متكلماً بالصدق والعدل، فليس الوصف بمطلق الكلام ومطلق الإرادة. ومطلق الفعل لا يقتضي مدحاً أو حمداً حتى يكون ذلك متعلقاً بما يحسن تعلقه به، بخلاف العليم القدير والعدل والمحسن والرحمن الرحيم، فإن هذه كمالات في أنفسها لا تكون نقصاً ولا مستلزمة لنقص ألبته، فإذا قيل: إنه مريد حقيقة وله إرادة حقيقة وليس من أسمائه الحسنى المريد، فلأن يكون رحماناً رحيماً حقيقة وهو موصوف بالرحمة حقيقة، ومن أسمائه الرحمن الرحيم أولى وأحرى[1].

## خطأ من اشتق له تعالى من كل فعل اسماً من الأسماء

رأى أهل العلم جواز الإخبار عنه تعالى باسم لم يرد تسميته به ولكن على سبيل الإخبار وكذلك الفعل، وشرطه أن لا يستلزم نقصاً أو شائبة ذم في موضع فلا يجوز إطلاقها على الله تعالى مطلقاً من غير قيد أو شرط، ولذا فلا غرو أن يشنع الإمام ابن القيم على بعض شراح الأسماء الحسنى فيقول: «وقد أخطأ - أقبح خطأ - من اشتق له من كل فعل اسماً، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف فسماه «الماكر، والمخادع، والفاتن، والكائد». إذا عرف ذلك فنقول: عن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقاً، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى.

(1) مختصر الصواعق ص: 300 - 301، باختصار الموصلي.

ومن ظن من المصنفين في شرح الأسماء الحسنى أن من أسمائه الماكر المخادع، المستهزئ، الكائد فقد قال بأمر عظيم تقشعر منه الجلود، وتكاد الأسماع تصم عند سماعه، وقد ظن بعضهم أنه تعالى أطلق على نفسه هذه الأفعال فاشتق له منها أسماء، وأسماؤه كلها حسنى فأدخلها في الأسماء الحسنى، وأدخلها وقرنها بالرحيم الكريم. وهذا خطأ كبير فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقاً بل تمدح في موضع وتذم في موضع، فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقاً، فلا يقال: أنه تعالى يمكر ويخادع ويستهزئ ويكيد، فكذلك بطريق الأولى لا يشتق له منها أسماء يسمى بها، بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنى المريد ولا المتكلم ولا الفاعل ولا الصانع، لأن مسمياتها تنقسم إلى ممدوح ومذموم، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها، كالحليم والحكيم والعزيز والفعال لما يريد، فكيف يكون منها الماكر المخادع المستهزئ، ثم يلزم هذا القائل أن يجعل من أسمائه الحسنى الداعي والآتي، والجائي والذاهب والقادم والرائد، والناسي والقاسم، والساخط والغضبان واللاعن إلى أضعاف ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه أفعالها في القرآن، وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل[1].

وقد وضع ابن القيم قاعدته في ذلك فقال: «والرب تعالى يشتق له من أوصافه وأفعاله أسماء ولا يشتق له من مخلوقاته. وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته، أو فعل قائم به، فلو كان يشتق له اسم باعتبار المخلوق المنفصل يسمى متكوناً ومتحركاً وساكناً وطويلاً وأبيض وغير ذلك لأنه خالق هذه الصفات، فقلما لم يطلق عليه اسم من ذلك مع أنه خالقه علم أنه يشتق أسماءه من أفعاله وأوصافه القائمة به»[2].

ومن ذلك يتبين لنا أنه لا يمنع من الاشتقاق مطلقاً ولكن بضوابطه

(1) انظر: مختصر الصواعق ص 250 باختصار الموصلي بتصرف.
(2) شفاء العليل ص 530.

المعتبرة التي سبق ذكرها. ويوضح ابن القيم: السبب الذي لأجله لا يجوز استعمال هذه الإطلاقات على الله تعالى فيقول: فأما «الواجد» فلم تجئ تسميته به إلا في حديث تعداد الأسماء الحسنى، والصحيح: أنه ليس من كلام النبي ﷺ.

ومعناه صحيح فإنه ذو الوجد والغنى، فهو أولى بأن يسمى به من «الموجود» ومن «الموجد». أما «الموجود» فإنه ينقسم إلى كامل وناقص وخير وشر، وما كان مسماه منقسماً لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى كالشيء والمعلوم.

ولذلك لم يسم بالمريد، ولا بالمتكلم، وإن كان له الإرادة والكلام، لانقسام مسمى «المريد» و«المتكلم». وأما «الموجد» فقد سمى نفسه بأكمل أنواعه، وهو «الخالق، البارئ، المصور» فالموجد كالمحدث والفاعل والصانع، وهذا من دقيق فقه الأسماء الحسنى[1].

ويوضح ابن القيم منهجه فيرى أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد والفاعل والصانع، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه، ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق بل هو الفعال لما يريد، فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلاً وخبراً[2].

والاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل فيخبر به عنه فعلاً ومصدراً. نحو: السميع، البصير، القدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: 1] ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: 23] هذا إن كان الفعل متعدياً. فإن كان لازماً لم

(1) مدارج السالكين (3/ 433، 434).

(2) بدائع الفوائد (1/ 178)، وانظر: مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (6/ 142).

يخبر عنه به نحو «الحي»، بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل فلا يقال «حيي»[1].

وقد أنكر ابن أبي العز على المتكلمين إطلاقاتهم على الله تعالى هذه الإطلاقات المحتملة للحق والباطل فقال: وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى: القديم، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: 39] والعرجون القديم: الذي لم يبق إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم... وأما إدخال القديم في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثيرٌ من السلف والخلف، منهم ابن حزم. ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره. ولكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه: الأول. وهو أحسن من القديم لأنه ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة[2].

(1) بدائع الفوائد (1/ 179).

(2) شرح الطحاوية لابن أبي العز (112، 113)، وانظر: مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (1/ 245)، التحفة المهدية في شرح الرسالة التدمرية لفالح المهدي ص: 51.

## نماذج لما وقع من الخطأ عن اشتقاق أسماء الله تعالى من أفعاله عند شُراح الأسماء الحسنى

ومن الملاحظ أن أكثر من ألّف في الأسماء الحسنى قد وقع في هذا المحذور الذي أنكره عليهم أئمة السلف وقد ذكر الإمام ابن القيم غلط هؤلاء الذين اشتقوا لله تعالى من أفعاله أسماء ولم يفرقوا بين ما يخبر به عنه، وبين ما يدعى به من الأسماء الحسنى. ومن هؤلاء البيهقي والرازي وأبو عبد الله القرطبي والخطابي والبيضاوي وغيرهم. ويجدر بنا الإشارة إلى بعض هذه الأسماء المشتقة من أفعاله تعالى التي وردت في شروحاتهم للأسماء الحسنى، وهي على النحو التالي:

1 - **البيهقي**: فإنه أوردها في مؤلفه الأسماء والصفات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (الفعال، الطالب، الغالب، المدبر،القاضي، الكاشف، فالق الحب والنوى، الدين، الموفى، الفرد.

2 - **الرازي في لوامع البينات**: المنتقم، المقسط، الجامع، الباقي، الشيء، القديم، الأزلي، واجب الوجود لذاته، الدائن، المدبر.

3 - **الخطابي في شأن الدعاء**: المحصي، المنتقم، البادي، الكافي، الدائم، الصادق المدبر، الديان.

4 - **القرطبي في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**: القاضي، الكاتب، الحاسب، الكاشف، الواقي، المخرج، الراتق الفاتق، الديان، الهوى.

5 - **البيضاوي في كتابه الذي بين أيدينا**: الخافض، المعز، المذل، المحصي، المعيد، المميت، المانع، المنتقم.

**6 - أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن**[1] مخزي الكافرين، حفي، سالم، كاف، الكائن، المبرم، مبل، الطيب، المريد، غيور.

**وقد أحسن الغزالي عندما قال:** «ولو جوز اشتقاق الأسامي من الأفعال فستكثر هذه الأسامي المشتقة لكثرة الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النَّمل: 62]، ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ: 48] ﴿يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: 17، السجدة: 32] ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: 4] فيشتق له من ذلك: الكاشف، والقاذف بالحق، والفاصل، والقاضي.. ويخرج ذلك عن الحصر...»[2].

**وفي هذا المعنى قال ابن سحمان:** فاعلم أن من أدخل اسم الصورة في أسماء الله قد أخطأ أي خطأ؛ لأن باب الأفعال والإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء، ولفظ الصورة لم يذكره أحد من علماء أهل السنة والجماعة في عقائدهم، وإنما ذكر ذلك بعض من ينتسب إلى أهل السنة، فمن اشتق من أفعال الله ﷻ أسماءً وأوصافاً لم يذكرها الله ولا رسوله إلا على سبيل الإخبار، فنقول في ذلك ما قاله الله ورسوله وأخبر به في كتابه وسنة رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث، والله أعلم[3].

وقد أنكر ابن القيم على المتكلمين مذهبهم هذا لما قد يفضي إليه من لوازم باطلة مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، ولذا فهو يخطئ كل من جوز هذه الإطلاقات ويورد الأدلة النقلية والعقلية على بطلان ذلك فيقول: «وهذه المسميات لا تنفك عن لوازم ومعان تنزهه تعالى عن الاتصاف بها، وهكذا جميع ما أطلق على نفسه من صفاته العلى أكمل معنى ولفظاً مما لم يطلقه،

---

(1) له كتاب مؤلف مستقل في الأسماء الحسنى وسماه بـ «الأمد الأقصى في شرح الأسماء الحسنى». انظر: أحكام القرآن (2/ 337).

(2) المقصد الأسنى للغزالي ص: 148.

(3) تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص: 52.

فالعليم الخبير أكمل من الفقيه العارف، والكريم الجواد أكمل من السخي، والخالق البارئ المصور أكمل من الصانع الفاعل، ولهذا لم تجئ هذه في أسمائه الحسنى، والرحيم والرؤوف أكمل من الشفيق، فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه ما لم يكن مطابقاً لمعنى أسمائه وصفاته، وحينئذ فيطلق المعنى لمطالبته له دون اللفظ ولاسيما إذا كان مجملاً أو منقسماً إلى ما يمدح به؛ وغيره فإنه لا يجوز إطلاقه إلا مقيداً، وهذا كلفظ الفاعل والصانع فإنه لا يطلق عليه في أسمائه الحسنى إلا إطلاقاً مقيداً أطلقه على نفسه كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: 107] ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: 27] ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: 88] فإن اسم الفاعل والصانع منقسم إلى ما يمدح عليه ويذم، ولهذا المعنى - والله أعلم - لم يجئ في الأسماء الحسنى المريد كما جاء فيها السميع البصير، ولا المتكلم ولا الآمر الناهي، لانقسام مسمى هذه الأسماء، بل وصف نفسه بكمالاتها وأشرف أنواعها.

ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبره به عن نفسه اسماً مطلقاً فأدخله في أسمائه الحسنى، فاشتق له اسم الماكر، والخادع، والفاتن، والمضل، والكاتب ونحوها من قوله: ﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: 30]، ومن قوله: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: 142]، ومن قوله: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: 131] ومن قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: 8] وقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: 21] وهذا خطأ من وجوه:

**إحداها**: أنه سبحانه لم يطلق على نفسه هذه الأسماء فإطلاقها عليه لا يجوز.

**الثاني**: أنه سبحانه أخبر عن نفسه بأفعال مختصة مقيدة فلا يجوز أن ينسب إليه مسمى الاسم عند الإطلاق.

**الثالث**: أن مسمى هذه الأسماء ينقسم إلى ما يمدح عليه المسمى به،

وإلى ما يذم. فيحسن في موضع ويقبح في موضع، فيمتنع إطلاقه عليه سبحانه من غير تفصيل.

**الرابع**: أن هذه ليست من الأسماء الحسنى التي يسمى بها سبحانه، فلا يجوز أن يسمى بها، فإن أسماء الرب ﷻ كلها حسنى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180] وهي التي يحب سبحانه أن يثنى عليه ويحمد ويمجد بها دون غيرها.

**الخامس**: أن هذا القائل لو سمى بهذه الأسماء وقيل له: هذه مدحتك وثناء عليك، فأنت الماكر الفاتن المخادع المضل اللاعن الفاعل الصانع ونحوها؛ لما كان يرضى بإطلاق هذه الأسماء عليه ويعدها مدحة، ولله المثل الأعلى ﷻ عما يقول الجاهلون به علواً كبيراً.

**السادس**: أن هذا القائل يلزمه أن يجعل من أسمائه اللاعن والجائي والآتي والذاهب والتارك، والمقاتل والصادق، والمنزل، والنازل، والمدمدم، والمدمر، وأضعاف أضعاف ذلك، فيشتق له اسماً من كل فعل أخبر به عن نفسه وإلا تناقض تناقضاً بيناً، ولا أحد من العقلاء طرد ذلك، فعلم بطلان قوله، والحمد لله رب العالمين»[1].

وقد انتقد ابن تيمية هذه الإطلاقات وتصدى لها كثيراً وذلك لاشتمالها على حق وباطل وانقسامها إلى محمود ومذموم، كما أنه يقرر الحالة التي يجوز الاستثناء فيها من هذه الإطلاقات عند الحاجة إلى الإخبار عنه تعالى بمعنى من المعاني الثابتة له. فيقول: ويفرق بين دعائه والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه: فلا يكون باسم سيئ، ولكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ، وإن لم يحكم بحسنه. مثل اسم شيء، وذات وموجود؛ إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به «الموجود عند

(1) طريق الهجرتين ص: 329، 330.

الشدائد» فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى بخلاف الحكيم، والرحيم والصادق، ونحو ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا محموداً[1].

وهكذا فإننا نجد أن أغلب علماء السلف قد أجمعوا على هذه المسألة، وذلك أنه لا بد من التفريق في إطلاق الألفاظ بين ما يدعى به الله تعالى وبين ما يخبر عنه؛ ففي الدعاء لا يدعى إلا بأسمائه الحسنى، وفي الإخبار عنه تعالى فلا يكون باسم سيئ فيه شائبة نقص، ولكن قد يكون الإخبار عنه باسم حسن أو باسم ليس بسيئ، وإن لم يحكم بحسنه.

وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه مثل أن يقال: ليس هو بقديم، ولا موجود، ولا ذات قائمة بنفسها، ونحو ذلك، فقيل في تحقيق الإثبات: بل هو سبحانه قديم موجود وهو ذات قائمة بنفسها، وقيل: ليس بشيء، فقيل: بل هو شيء فهذا سائغ. وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح[2].

## خلاصة القول بالمنع من هذه الإطلاقات المجملة

ومما لا شك فيه أن منع مثل هذه الإطلاقات المجملة، فيه من الوجاهة ما يدعونا أن نقف مع مبيح هذه الإطلاقات موقف الحزم والشدة والمنع، وذلك لما في هذه التسميات من محاذير شرعية، وخصوصاً إذا خلت من القرائن التي تدل على المعنى الصحيح المراد منها، ولهذا نجد أن ابن القيم قد أجمل الأسباب المانعة لهذه الإطلاقات لما يلي:

1 - إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب

(1) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (6/ 142).
(2) نفس المصدر (9/ 301).

أسمائه وصفاته فمثلاً: إذا أطلق على الله تعالى لفظ شيء أو موجود، أو قائم بنفسه فإن هذا يكون من باب الإخبار عنه لا من باب التسمية والوصف، فلا يدخل حينئذ في أسمائه الحسنى وصفاته العليا.

2 - والاشتقاق لله تعالى من كل فعل اسم حتى بلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسماه الماكر والمخادع والفاتن والكائد. وفي هذا من نسبة الله تعالى إلى النقص ما لا يخفى على عاقل.

3 - لا يخلو من محذورين وهما: إما لانقسام هذه الألفاظ إلى كامل وناقص وخير وشر ومدح وذم، وبالتالي فلا تدخل في الأسماء الحسنى كالشيء والمعلوم، والمريد والمتكلم، وإما أن يكون الفعل لازماً نحو الحي فلا يطلق عليه الحيي، ولكن يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل.

4 - لما فيها من التغرير والتلبيس على الناس في سبيل الاعتقاد الباطل والقول به، بدعوى تنزيه الله تعالى عن الأعراض والأغراض والأبعاد والحدود، والجهات وحلول الحوادث.

ويتضح لنا مما سبق من هذه الأمور لابد من وصفه تعالى بما كان ثابتاً من الأسماء الحسنى وهو أولى وأحرى فإنها كمالات في نفسها لا تكون نقصاً ولا مستلزمة لنقص ألبتة فمثلاً: إذا قيل إنه مريد حقيقة وله إرادة حقيقية وليس من أسمائه الحسنى المريد، فلأن يكون رحماناً رحيماً حقيقة، وهو موصوف بالرحمة حقيقة ومن أسمائه الرحيم أولى وأحرى[1].

وعلى ذلك فلا يجوز استعمالها في حق الله تبارك وتعالى أنها من الأسماء الحسنى، لا اسماً ولا وصفاً ولا خبراً، إنما يجوز استعمالها في وقت الحاجة مع وجود قرائن تدل على المعنى المراد[2]، مثل أن يكون

(1) مختصر الصواعق للموصلي ص: 300، 301.

(2) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز ص: 125، وتنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص: 7، بتصرف.

المخاطب لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك. كمخاطبة أهل هذه الاصطلاحات - من الفلاسفة والمتكلمين - الخاصة في أسماء الله وصفاته وأصول الدين باصطلاحهم الخاص[1]، في باب البحث والمناظرة لإقامة الحجة عليهم فيما التزموه من أصولهم، وذلك كقيام الإمام أحمد بالرد على الجهمية والمعتزلة، وكذلك الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على بشر المريسي، وكذلك ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وإلا فإنه لابد من مراعاة ألفاظ الكتاب والسنة. قال ابن تيمية: «ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة. وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها - إن كان قد وقع - ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول ﷺ من ذلك»[2].

ومن أسباب وقوع هذه الألفاظ المجملة **قال أيضاً**: «وسبب ذلك ما أوقعه أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجملة التي يظن الظان أنه لا يدخل فيها إلا الحق، وقد دخل فيها الحق والباطل، فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها - كما كان السلف والأئمة يفعلون - صار متناقضاً أو مبتدعاً ضالاً من حيث لا يشعر. وكثير ممن تكلم بالألفاظ المجملة المبتدعة كلفظ الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث ونحو ذلك، كانوا يظنون أنهم ينصرون الإسلام بهذه الطريقة، وأنهم بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسوله فوقع منهم من الخطأ والضلال ما أوجب ذلك، وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم، فإن البدعة لا تكون حقاً محضاً موافقاً للسنة إذ لو كانت كذلك لم تكن باطلاً، ولا تكون باطلاً محضاً لا حق فيه، إذ لو كانت كذلك

(1) نقض تأسيس الجهمية للإمام ابن تيمية (2/ 389).
(2) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (5/ 432).

لم تخف على الناس، ولكن تشتمل على حق وباطل، فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل: إما مخطئاً غالطاً، وإما متعمداً لنفاق فيه وإلحاد»[1].

## حسن أسماء الله تعالى

الحسن في اللغة ضد القبح؛ تقول: أحسنت بفلان، وأسأت بفلان، أي: أحسنت إليه وأسأت إليه. وتأنيث الأحسن: الحسنى، كالكبرى والصغرى تأنيث الأكبر والأصغر[2].

ومما لا شك فيه أن أسماء الله تعالى كلها حسنى وصفاته كلها عليا. وأسماؤه دالة على كمال صفاته وهي مشتقة منها، فهي أسماء وهي أوصاف وهي ألفاظ ذات معان، ولو لم تكن كذلك لم تكن حسنى، ولم تدل على مدح وكمال. وقد عبر الإمام ابن القيم عن هذه المعاني وذكر وجه الحسن فيها قال: «أسماؤه ﷻ كلها أسماء مدح وثناء وتمجيد، ولذلك كانت حسنى، وصفاته كلها صفات كمال، ونعوته كلها نعوت جلال، وأفعاله كلها حكمة ورحمة ومصلحة وعدل»[3].

ومن مواضع الحسن فيها أن أسماء الرب تبارك وتعالى دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من الصفات، فهي أسماء، وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى إذ لو كانت ألفاظاً لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالة على مدح وكمال»[4].

والمقصود أنه سبحانه لكمال أسمائه وصفاته موصوف بكل صفة كمال،

---

(1) درء تعارض العقل والنقل للإمام ابن تيمية (2/ 104).

(2) الصحاح للجوهري: 5/ 2099 «حسن» ، وانظر: لسان العرب لابن منظور «حسن» 3/ 177. المصباح المنير للفيومي ص: 52.

(3) مدارج السالكين (1/ 140).

(4) نفس المصدر (1/ 36، 37).

منزه عن كل نقص، له كل ثناء حسن ولا يصدر عنه إلا كل فعل جميل، ولا يسمى غلا بأحسن الأسماء، ولا يثنى عليه إلا بأكمل الثناء، وهو المحمود والمحبوب، والمعظم ذو الجلال والإكرام على كل ما قدره وخلقه، وعلى كل ما أمر به وشرعه[1].

وقد أخبر الله تعالى عن أسمائه بأنها حسنى: أي بالغة الحسن، وتحت هذا سر نفيس بيَّنه ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ [2]، فقال: «وذلك أن الحسن من صفات المعاني، فكل لفظ له معنيان حسن وأحسن، فالمراد الأحسن منهما، حتى يصح جمعه على حسنى ولا يفسر الحسن منهما إلا أحسن لهذا الوجه»[3].

**وقال ابن تيمية**: «الحسنى، هي المفضلة على الحسنة، والواحد: الأحاسن»[4].

**والمعنى كما قال الشيخ ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي البالغة في الحسن غايته، فحسنى على وزن (فعلى) تأنيث أفعل التفضيل»[5].

ووصف الله سبحانه أسماءه بأنها حسنى في أربعة مواطن من الكتاب العزيز. فقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180]. ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ

(1) طريق الهجرتين ص: 130.

(2) ابن الوزير: هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الفضل بن الحسن الحسن القاسمي، أبو عبد الله، من آل الوزير، مجتهد، باحث ومن أعيان اليمن، تعلم بصنعاء وصعدة، ومكة، وأقبل في آخر حياته على العبادة، توفي سنة (840هـ). انظر: البدر الطالع للشوكاني (2/ 81)، الأعلام للزركلي (6/ 119).

(3) انظر: إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص: 116، جامع البيان للطبري (7/ 106، 107)، النهج الأسمى في شرح الأسماء الحسنى للحمود (1/ 31)، أسماء الله الحسنى للغصن ص: 67.

(4) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (6/ 141).

(5) القواعد المثلى لابن عثيمين (2/ 21).

أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110] وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: 8].

وقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 24].

ولله الأسماء الحسنى كما سمى نفسه بذلك، وأنزل كتبه، وعلمه من شاء من خلقه كاسمه الحق، والعليم، والرحيم، والحكيم، الأول، والآخر، والعلي، والعظيم، والكبير ونحو ذلك. وهذه الأسماء كلها أسماء مدح وحمد تدل على ما يحمد به ولا يكون معناها مذموماً»[1].

**وقال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى عند تفسيره لقول الله تعالى:** ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180] : هذا بيان لعظيم جلاله وسعة أوصافه بأن له الأسماء الحسنى، أي كل اسم حسن وضابطه: أنه كل اسم دال على صفة كمال عظيمة وبذلك كانت حسنى، فإنها لو دلت على غير صفة بل كانت علماً محضاً لم تكن حسنى، فإنها لو دلت على صفة ليس بصفة كمال، بل إما صفة نقص أو صفة منقسمة إلى المدح والقدح لم تكن حسنى، فكل اسم من أسمائه دال على جميع الصفة التي اشتقت منها، مستغرق لجميع معناها، وذلك نحو «العليم» الدال على أن له علماً محيطاً عاماً لجميع الأشياء فلا يخرج عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، والرحيم الدال على أن له رحمة عظيمة واسعة لكل شيء، و «القدير» الدال على أنه لا يدعى إلا بها، ولذلك قال: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180] وهذا شامل لدعاء العبادة ودعاء المسألة.

**ويرى ابن القيم** أن وجه الحسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبارين:

---

(1) نقض تأسيس الجهمية للإمام ابن تيمية (2/ 10).

«باعتبار كل اسم على انفراده، وباعتبار اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو الغني الحميد، العفو القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن، فإن الغنى صفة كمال، والحمد كذلك؛ واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه وثناء من حمده وثناء من اجتماعهما، وكذلك العفو القدير، والحميد المجيد، والعزيز الحكيم فتأمله فإنه من أشرف المعارف»[1].

وبذلك يشير ابن القيم إلى أنواع الإطلاقات الجائزة التي يمكن إطلاقها على الله تعالى ويسوق عليها الأمثلة الدالة على ذلك فيقول: «أسماء الله تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره وهو غالب الأسماء كالقدير والسميع والبصير والعزيز والحكيم. وهذا يسوغ أن يدعى به مفرداً ومقترناً بغيره فتقول: يا عزيز يا حليم يا غفور يا رحيم، وأن يفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه والخبر عنه بما يسوغ لك الإفراد والجمع. ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقروناً بمقابله كالمانع والضار والمنتقم، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله، فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو، فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بمقابله؛ لأنه يراد به أنه المتفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعاً، ونفعاً وضراً، وعفواً وانتقاماً.

وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ.

فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد ولذلك لم تجئ مفردة ولم تطلق عليه إلا مقترنة، فاعلمه.

(1) انظر: بدائع الفوائد (1/ 117).

**فلو قلت**: يا مذل، يا ضار، يا مانع، وأخبرت بذلك لم تكن مثنياً عليه ولا حامداً له حتى تذكر مقابلها.

ولله تعالى جميع أقسام الكمال: كمال من هذا الاسم بمفرده، وكمال من الآخر بمفرده، وكمال من اقتران أحدهما بالآخر.

**مثال ذلك**: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: 6]، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: 26]، ﴿وَٱللَّهُ قَدِيرٌ﴾ [الممتحنة: 7]، ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 218]، فالغنى صفة كمال، والحمد صفة كمال، واقتران غناه بحمده كمال أيضاً. وعلمه كمال، وحكمته كمال، واقتران العلم بالحكمة كمال أيضاً. وقدرته كمال ومغفرته كمال، واقتران القدرة بالمغفرة كمال، وكذلك العفو بالقدرة ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: 149] واقتران العلم بالحلم والله عليم حليم»[1].

فابن القيم يقسم الأسماء الحسنى باعتبار إطلاقها على الله تبارك وتعالى إلا ثلاثة أقسام إذا أضفنا إلى القسمين الأولين قسم الأسماء المزدوجة وتكون على النحو التالي:

**القسم الأول: الأسماء المفردة**

وضابطها: ما يسوغ أن يطلق عليه مفرداً، وهذا يقع في غالب الأسماء كما هو معلوم. ومثالها: الرحمن، القدوس، السميع، العليم، البصير، القدير، الملك...

**القسم الثاني: الأسماء المقترنة**

وضابطها: ما يطلق عليه مقترناً بغيره من الأسماء. وهذا يقع أيضاً في غالب الأسماء وكثيراً ما تختم آيات القرآن الكريم به[2]. مثالها: العزيز

(1) مدارج السالكين (1/ 45).
(2) شفاء العليل: ص: 405.

الحكيم، الغفور الرحيم، الرحمن الرحيم، السميع البصير. وكل من القسم الأول والثاني يسوغ أن يدعى به مفرداً، ومقترناً بغيره، فتقول: يا عزيز أو يا حكيم، أو يا غفور، أو يا رحيم. وهكذا في حال الثناء عليه أو الخبر عنه بما يسوغ لك الإفراد أو الجمع.

**القسم الثالث: الأسماء المزدوجة**

**وقال فيها ابن القيم في النونية[1]:**

هذا ومن أسمائه ما ليس يفـ ـرد يقال إذا أتى بقرآن
وهي التي تدعى بمزدوجاتها إفرادها خطر على الإنسان
إذ ذاك موهم نوع نقص جل رب العرش عن عيب وعن نقصان
كالمانع المعطي وكالضار الذي هو نافع وكماله الأمران
ونظير هذا القابض المقرون با سم الباسط اللفظان مقترنان
وكذا المعز مع المذل وخافض مع رافع لفظان مزدوجان

**وضابطها:** ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقروناً بمقابلة؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم منها بما يقابله.

**مثالها:** الضار النافع، المعز المذل، المعطي المانع، المنتقم العفو.

فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء فيها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، ولذلك لم تجئ مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة ببعض.

والسبب في ذلك أن الكمال إنما يحصل في الجميع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته، وأنه وحده يفعل جميع الأشياء.

---

(1) النونية ص: 147 - 149.

وفي هذا المعنى يقول ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن اسم الضار لا يجوز إفراده على النافع فحين لم يجز إفراده لم يكن مفرداً من أسماء الله تعالى، وإذا وجب ضمه إلى النافع كانا معاً كالاسم الواحد المركب من كلمتين، مثل عبد الله، وبعلبك، فلو نطقت بالضار وحده لم يكن اسماً لذلك المسمى به، ومتى كان الاسم هو الضار النافع معاً كان في معنى مالك الضر والنفع، وذلك في معنى مالك الأمر كله، مالك الملك، وهذا المعنى من الأسماء الحسنى هو في معنى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عِمرَان: 26] الآية، وهو في معنى القدير على كل شيء. وميزان الأسماء الحسنى يدور على المدح بالملك والاستقلال وما يعود إلى هذا المعنى، وعلى المدح بالحمد والثناء وما يعود إلى ذلك، وكل اسم دل على هذين الأمرين فهو صالح دخوله فيها، والضار والنافع يرجع إلى ذلك مع الجمع وعدم الفرق مع القصد، فيلزم من أطلقه قصد ذلك مع الجمع»[1].

ولم يكتف ابن القيم بذكر أوجه الحسن في أسماء الله تعالى بل تعدى ذلك إلى إيراد بعض الأحكام المتعلقة بهذه الأسماء الكريمة جاءت على النحو التالي:

**أولاً: أسماء الله تعالى أحسن الأسماء وأكملها:**

قال الإمام ابن القيم: «فأسماء الله هي أحسن الأسماء وأكملها فليس في الأسماء أحسن منها ولا يقوم غيرها مقامها، ولا يؤدي معناها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم.

فإذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال وأحسن اسم وأكمله وأتمه معنى،

(1) إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير ص: 187.

وأبعده، وأنزهه عن شائبة عيب أو نقصٍ. فله من صفات الإدراكات: العليم الخبير دون العاقل الفقيه، والسميع والبصير دون السامع والباصر والناظر.

ومن صفات الإحسان: البر الرحيم الودود دون الشفوق، وكذلك العلي العظيم دون الرفيع الشريف، وكذلك الكريم دون السخي.

وكذلك الخالق البارئ المصور دون الفاعل الصانع المشكل، وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه، فتأمل ذلك، فأسماؤه أحسن الأسماء كما أن صفاته أكمل الصفات، فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره. كما لا يتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسول الله ﷺ إلى ما وصفه به المبطلون المعطلون[1].

**ثانياً: تضمن الأسماء الحسنى لأوصاف الكمال:**

إن في أسماء الله تعالى بأنها حسنى دليلاً على تضمنها لأوصاف الكمال. قال الإمام ابن القيم: «أسماء الرب تبارك وتعالى كلها أسماء مدح، ولو كانت ألفاظاً مجردة لا معاني لها، لم تدل على المدح، وقد وصفها الله بأنها حسنى كلها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180] فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ بل دلالتها على أوصاف الكمال. ولهذا لما سمع بعض العرب قارئاً يقرأ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38] قال: ليس هذا بكلام الله. فقال القارئ: أتكذب بكلام الله تعالى؟ فقال: لا، ولكن ليس هذا بكلام الله تعالى. فعاد إلى حفظه وقرأ: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 228] فقال الأعرابي: صدقت عز فحكم فقطع، ولو غفر ورحم لما قطع، ولهذا إذا ختمت آية الرحمة باسم عذاب أو بالعكس ظهر تنافر الكلام وعدم انتظامه»[2].

---

(1) شفاء العليل ص: 405 بدائع الفوائد (1/ 168).

(2) جلاء الأفهام ص: 135، 136 وانظر شفاء العليل ص: 405.

وقال أيضاً في «قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسرَاء: 110].

أي أنكم إنما تدعون إلهاً واحداً له الأسماء الحسنى، فأي اسم دعوتموه فإنما دعوتم المسمى بذلك الاسم، فأخبر سبحانه أنه إله واحد وإن تعددت أسماؤه الحسنى المشتقة من صفاته، ولهذا كانت حسنى وإلا فلو كانت كما يقول الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني ليس لها حقائق لم تكن حسنى، ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها[1].

وممن أثبت وجود علاقة بين الأسماء والصفات، وقرر أن الأسماء مشتقة من الصفات، وأن الأسماء تتضمن أوصاف الكمال: الحافظ ابن حجر. ففي شرح حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته، فيختم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «**سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟**» فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقل النبي ﷺ: «**أخبروه أن الله يحبه**»[2].

**قال الحافظ**: «قوله (لأنها صفة الرحمن) قال ابن القيم: إنما قال: إنها صفة الرحمن، لأن فيها أسماءه وصفاته، وأسماؤه مشتقة من صفاته»[3].

**ثالثاً: ليس من أسماء الله تعالى اسم يتضمن الشر:**

فأسماء الله تعالى كلها حسنى و ليس منها اسم يتضمن الشر بحال من الأحوال، قال الإمام ابن القيم: (إن أسماءه كلها حسنى ليس فيها اسم غير ذلك أصلاً، . . . وهذا يدل على أن أفعاله كلها خير محض لا شر فيها، لأنه

(1) الصواعق المرسلة (3/ 938).
(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (13/ 347، 348) برقم (7375).
(3) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (13/ 356).

لو فعل الشر لاشتق له منها اسم ولم تكن أسماؤه كلها حسنى، وهذا باطل، فالشر ليس إليه فكما لا يدخل في صفاته ولا يلحق ذاته لا يدخل في أفعاله، فالشر ليس إليه، لا يضاف إليه فعلاً ولا وصفاً، وإنما يدخل في مفعولاته. وفرق بين الفعل والمفعول فالشر قائم بمفعوله المباين له لا بفعله الذي هو فعله، فتأمل هذا فإنه خفي على كثير من المتكلمين وزلت فيه أقدم وضلت فيه أفهام، وهدى الله أهل الحق لما اختلفوا فيه بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)[1].

وقال أيضاً: وإن الصواب في هذا الباب ما دل عليه القرآن والسنة من أن الشر لا يضاف إلى الرب تعالى لا وصفاً ولا فعلاً، ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه، وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: 1-2] فما ها هنا موصولة أو مصدرية. والمصدر بمعنى المفعول، أي من شر الذي خلقه، أو من شر مخلوقه، وقد يحذف فاعله كقوله حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجنّ: 10]، وقد يسند إلى محله القائم به وقوله إبراهيم الخليل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: 78-80] وقول الخضر: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: 79] وقال في بلوغ الغلامين ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: 82] وقد جمع الأنواع الثلاثة في الفاتحة في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: 6-7] والله تعالى إنما نسب إلى نفسه الخير دون الشر فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ

(1) بدائع الفوائد، (1/ 180).

﴿ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 26] وأخطأ من قال: المعنى بيدك الخير والشر لثلاثة أوجه:

**أحدها**: أنه ليس في اللفظ ما يدل على إرادة المحذوف، بل ترك ذكره قصداً أو بياناً أنه ليس بمراد.

**الثاني**: أن الذي بيد الله تعالى نوعان: فضل وعدل، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يفض ما بيمينه وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع**»[1]. فالفضل لإحدى اليدين والعدل للأخرى وكلاهما خير لا شر فيه بوجه.

**الثالث**: أن قول النبي ﷺ: «**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك**» كالتفسير للآية. ففرق بين الخير والشر وجعل أحدهما في يدي الرب سبحانه، وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء[2].

ومن ذلك ما ذكره ابن القيم في طريق الهجرتين عند قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾ [البقرة: 257] فوحد النور الذي هو سبيله، وجمع الظلمات في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: 1] مع أن فيه سراً ألطف من هذا يعرفه من يعرف منبع النور، ومن أين فاض وماذا حصل وأن أصله كله واحد، وأما الظلمات فهي متعددة بتعدد الحجب المقتضية لها وهي كثيرة جداً، لكل حجاب ظلمة خاصة، ولا تردع الظلمات إلى النور الهادي جل جلاله أصلاً، لا وصفاً ولا ذاتاً ولا اسماً ولا

(1) مسند الإمام أحمد ص: 552، برقم (7296) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(2) شفاء العليل (529، 530).

فعلاً، وإنما ترجع إلى مفعولاته، فهو جاعل الظلمات ومفعولاتها متعددة متكثرة، بخلاف النور فإنه يرجع إلى اسمه وصفاته، تعالى أن يكون كمثله شيء وهو نور السمٰوات والأرض، قال ابن مسعود: ليس عند ربكم ليل ولا نهار، نور السماوات والأرض من نور وجهه. ذكره الدرامي[1] عنه، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر قلت: يا رسول الله، هل رأيت ربك؟ قال: «**نور، أني أراه**»[2] [3]، ومحل الشاهد في كلامه هذا: أن الظلمات لا ترجع إلى الله تعالى لا وصفاً ولا ذاتاً ولا اسماً ولا فعلاً، وإنما تعود إلى مفعولاته. فكل مخلوق فهو مراد له وهو فعله، ووافقوا[4] إخوانهم[5] على أن الفعل عين المفعول والخلق نفس المخلوق، ثم قالوا: والشر مخلوق له ومفعول فهذا فعله وخلقه وواقع بإرادته[6].

وكلام الإمام ابن القيم هو ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن الخير والشر من الله تعالى ولا يكون إلا بقضائه وإرادته، ولا يضاف الشر إليه بوجه من الوجوه لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله وإن كان من مقدوره،

(1) الرد على بشر المريسي العنيد للدرامي (1/ 363).
(2) صحيح مسلم بشرح النووي (3/ 15) برقم (178) كتاب الإيمان.
(3) طرق الهجرتين ص: 177، 178.
(4) المتكلمون: كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة كالجهمية، والمعتزلة ومن سلك مسلكهم ونحوهم من غير أهل السنة، وقد عرف عن الجهمية والمعتزلة كثرة جدلهم بالباطل، وقلة تعظيمهم لكلام الله وكلام رسوله ﷺ، بل هم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها. انظر: مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (4/ 95).
(5) الاتحادية: أصحاب وحدة الوجود، القائلون بأن العالم هو الله، والله هو العالم، وذلك مبني على أصلهم الفاسد: أن الله عين هذا الوجود، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. انظر: نقض تأسيس الجهمية للإمام ابن تيمية (2/ 521 - 557) معجم ألفاظ الصوفية للشرقاوي ص: 25 المعجم الفلسفي لجميل صليبا (2/ 569، 570)، معجم اصطلاحات الصوفية للكاشاني ص: 151.
(6) شفاء العليل ص: 257.

كما أن الشر المخلوق لا يضاف إلى الله مجرداً عن الخير قط وإنما يذكر على أحد وجوه ثلاثة كما قرر ذلك الإمام ابن تيمية:

**الوجه الأول**: إما مع إضافته إلى المخلوق، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفَلَق: 2].

**الوجه الثاني**: وإما مع حذف الفاعل، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجنّ: 10] ومنه في الفاتحة: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفَاتِحَة: 7] فذكر الإنعام مضافاً إليه. وذكر الغضب محذوفاً فاعله، وذكر الضلال مضافاً إلى العبد. وكذلك قوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: 80].

**الوجه الثالث**: وإما أن يدخل في العموم، كقوله: «خلق كل شيء». ولهذا إذا ذكر باسمه الخاص قرن بالخير، كقوله في أسمائه الحسنى: الضار النافع - المعطي النافع - الخافض الرافع - المعز المذل. فجمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته وأنه وحده يفعل جميع الأشياء، ولهذا لا يدعى بأحد الاسمين: كالضار والنافع، والخافض والرافع بل يذكران جميعاً، ولهذا كل نعمة منه فضلاً، وكل نقمة منه عدلاً[1].

**رابعاً: أسماء الله تعالى توقيفية:**

فأسماء الله الحسنى من الأمور التي ثبت بالخبر الصادق من كتاب الله وسنة رسول ﷺ فهي توقيفية، ذلك لأنها من قبيل الخبر عن الله، والخبر لا يثبت إلا عن طريق النصوص الصحيحة الصريحة. وقد خالف بعض المعتزلة الحق في هذا الباب، ورأوا أن العقل إذا دل على جواز تسمية الله باسم فيجب أن نسميه به، حتى لو لم يرد بذلك نص صحيح، وقد بالغ في إثبات

(1) منهاج السنة للإمام ابن تيمية (5/ 409 - 410).

هذا الأمر أبو علي الجبائي حتى سمى الله بأسماء ينزه الحق ﷻ عنها[1].

أما ابن القيم فينقل لنا منهج أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته مستدلاً على ذلك بما ثبت في الكتاب والسنة فيقول: «إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً، كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه فهو فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟[2]. والحق أن أسماء الله توقيفية لأنها من الأمور الغيبية التي يجب الوقوف فيها على ما جاء في الكتاب والسنة، فلا مجال للعقل فيها بحال، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله من الأسماء لقوله ﷺ: «**لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[3]. والتسمية من الثناء، فدل على أن العقل لا مجال له في باب الأسماء إلا التصديق والوقوف عند النصوص الثابتة من الكتاب والسنة. وتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حق الله ﷻ، لأن التسمية لا تكون إلا لمن له الحق فيها ولأن تسمية المخلوق لخالقه وعدم الوقوف عند النصوص والآثار منها: قول على الله بغير علم، حتى وإن دل الفعل على جواز ذلك واستحسانه فلا تجوز التسمية إلا بورود الدليل الصحيح بذلك، وإلا كان ذلك من القول على الله بلا علم و قد نهينا عن ذلك بقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 33] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36].

---

(1) مقالات الإسلاميين للأشعري (2/ 207).

(2) بدائع الفوائد (1/ 178).

(3) صحيح مسلم بشرح النووي (6/ 84، 85) برقم (771) كتاب صلاة المسافرين وقصرها من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ١٦٩﴾ [البقرة: 168-169].

**قال السفاريني في منظومته:**

لكنها في الحق توقيفية لنا بذا أدلة وفية[1]

وقال الخطابي: «ومن علم هذا الباب - أعني الأسماء والصفات - ومما يدخل في أحكامه ويتعلق به من شرائط: أنه لا يتجاوز فيها التوقيف»[2].

**وقد ذكر البغدادي** في أكثر من موضع من أصول الدين أدلة نقلية وعقلية على التوقيف، منها قوله: (الدليل على المنع من القياس في أسماء الله ﷻ، أن العبد لا يضع لمولاه اسماً كما يضع الولد لأبيه اسماً إنما يضع الأب للولد والسيد للعبد اسماً، لأن الله تعالى موصوف بأسماء لا يوصف بما في معناها نحو صفته بأنه جواد كريم ولا يوصف بأنه سخي)[3]. وقوله: (وكل ما نطق به القرآن من أسمائه تعالى فجائز إطلاقه، وما خرج من هذه الأقسام فلا يجوز وصف الله ﷻ به، ومن سماه بالقياس صار من القياس في إياس)[4].

وقوله في بيان ما يوصف به الله تعالى من فعل لا يعبر عنه باسم: قال الله تعالى «﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ [الإنسان: 21]. ولا يقال له: ساق، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: 15] ولا يقال له: مستهزئ وقال أيضاً ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾ [التوبة: 79] ولا يقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب:

(1) شرح العقيدة السفارينية ص: 64.
(2) شأن الدعاء للخطابي ص: 111.
(3) أصول الدين للبغدادي ص: 117.
(4) نفس المصدر والصفحة.

56]، ولا يقال: مصل، وقال: ﴿سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا﴾ [المدثر: 17] ولا يقال: إنه مرهق، وفي هذا دليل على أن مأخذ أسمائه التوقيف دون القياس»[1].

وقد ناقش ابن تيمية هذه القضية وذكر الخلاف فيها فقال: «إن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين: كثير منهم يقول إن أسماءه سمعية شرعية فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة، فإن هذه عبادة والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع. ومنهم من يقول: ما صح معناه في اللغة، وكان معناه ثابتاً له لم يحرم تسميته به، فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك فيكون عفواً.

**والصواب القول الثالث**: وهو أن يفرق بين أن يدعى بالأسماء، أو يخبر بها عنه، فإذا دعي لم يدع إلا بالأسماء الحسنى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: 180]، وأما الإخبار عنه فهو بحسب الحاجة، فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يترجم أسماؤه بغير العربية أو يعبر باسم له معنى صحيح لم يكن ذلك محرماً[2].

ويذكر في موضع آخر: «وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه مثل أن يقال: ليس هو بقديم ولا موجود، ولا ذات قائمة بنفسها، وقيل: «ليس بشيء» فقيل: بل هو شيء فهذا سائغ، وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح كقول القائل: يا شيء..»[3].

فهذا التفريق الدقيق الذي ذكره ابن تيمية بين الدعاء والإخبار هو الذي يفصل في الأمر، والمتكلمون إنما ذكروا بعض الأسماء التي لم ترد بسبب خوضهم في علم الكلام واصطلاحات الفلاسفة، فاضطروا إلى مجاراتهم، حتى لا ينفوا عن الله تعالى ما هو ثابت ولأجل أنه اصطلاح حادث.

---

(1) أصول الدين للبغدادي ص: 129.

(2) الجواب الصحيح لابن تيمية (3/ 203).

(3) مجموع الفتاوى ابن تيمية (9/ 301)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (1/ 297، 298) الرد على الجهمية للإمام أحمد ص: 25، 26 بدائع الفوائد (1/ 178).

## إحصاء أسماء الله تعالى

**ويطلق الإحصاء في اللغة على عدة معان:**

(1) أن العرب تعبر عن كثرة الشيء وسعته بالحصى، يقال: عنده حصى من الناس أي جماعة، وقال الشاعر: «ولسنا إذا عد الحصى بأقله»[1]. وقال:

لكم مجد الله المزوران والحصى  لكم قبضة من بين أثرى واقترا[2]

(2) أن يقال: حصيت الحصى إذا عددته وأحصيته إذا ميزت بعضه من بعض. ومن المجاز: لم أر أكثر منهم «حصى» أي: عدداً، قال الأعشى:

فلست بالأكثر منهم حصى  وإنما العزة للكاثرة[3]

(3) الحصاة: العقل، قال الشاعر:

وأن لسان المرء ما لم تكن له  حصاة على عوراته لدليل[4]

(4) أن يقال: أحصيت الشيء إذا أطلقته واتسعت له، وقال الله عز اسمه: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المُزمّل: 20].

ومما يدل على أهمية إحصاء أسماء الله تعالى نجد أن ابن القيم يشير إلى أن العلم بأسماء الله تعالى وإحصاءها أصل لسائر العلوم، بل هو أصل للعلم بكل معلوم فهي من مقتضاها ومرتبطة بها فقال: «إن العلم بأسماء الله ﷻ وإحصاؤها أصل لسائر العلوم، فمن أحصى أسماءه كما ينبغي

---

(1) البيت للكميت: انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (1/ 136).
(2) صدر بيت وعجزه. وإن معد اليوم مود ذليلها.
(3) ديوان الأعشى ص: 193 وانظر: أساس البلاغة للزمخشري (1/ 195).
(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص: 112.

للمخلوق أحصى جميع العلوم، إذ إحصاء أسمائه سبحانه أصل لإحصاء كل معلوم»[1].

ومن خلال كلام ابن القيم نجد أن مراتب الإحصاء لأسماء الله تعالى شاملة لثلاث مراتب:

**المرتبة الأولى**: إحصاء ألفاظها وعددها.

**المرتبة الثانية**: فهم معانيها ومدلولها.

**المرتبة الثالثة**: دعاؤه بها كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعرَاف: 180].

وبالنظر إلى أقوال العلماء في تحديد معنى الإحصاء نجد أن عباراتهم مختلفة في المراد من الإحصاء، وقد حكى الخطابي هذه الأقوال فرأينا إيرادها على ما جاءت عليه لنرى مدى موافقتها لما ذكره عنها الإمام ابن القيم وهي على النحو التالي:

(1) **المراد بالإحصاء**: العد حتى تستوفى حفظاً، ثم يدعى بها. واستدل القائلون بهذا القول بالرواية الثانية للحديث وهي قوله ﷺ: «**من حفظها دخل الجنة**» قالوا: وهذا نص الخبر بمعنى الإحصاء أنه الحفظ، ومال إلى هذا القول: الإمام الخطابي[2]. والإمام النووي[3].

(2) **المراد بالإحصاء**: الإطاقة، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المُزمّل: 20] أي: لن تطيقوه، ولقوله ﷺ: «**استقيموا ولن تحصوا...**»[4] أي: لن تطيقوا وتبلغوا كل الاستقامة، والمعنى أن يطبق العبد الأسماء

---

(1) بدائع الفوائد (1/ 180).

(2) شأن الدعاء ص: 26، قال: وهو أظهرها أي أظهر الأقوال وأرجحها.

(3) الأذكار للنووي ص: 85، وصحيح مسلم بشرح النووي (17/ 5).

(4) سنن ابن ماجه ص: 42 برقم (277) مسند الإمام أحمد ص: 1655 برقم (22737) من حديث ثوبان، وقال عبد القادر الأرناؤوط - رحمه الله - في تحقيقه جامع الأصول (9/ 395): حديث صحيح لطرقه.

الحسنى، ويحسن المراعاة لها، وأن يعمل بمقتضاها. فإذا قال: (السميع البصير) علم أن الله يسمعه ويراه، وأنه لا تخفى عليه خافية، فيخافه في سره وعلنه، ويراقبه في كافة أحواله.

(3) **المراد بالإحصاء**: العقل والمعرفة، تقول العرب: فلان ذو حصاة، أي: ذو عقل، ومعرفة بالأمور، قال طرفة بن العبد:

وإن لسان المرء ما لم تكن له حصاة على عوراته لدليل[1].

فيكون معناه: أن من عرفها، وعقل معانيها، وآمن بها دخل الجنة.

(4) **المراد بالإحصاء**: قراءة القرآن كاملاً، فيكون القارئ قد استوفى الأسماء كلها في أضعاف التلاوة. فكأنه قال: من حفظ القرآن وقرأه فقد استحق دخول الجنة[2].

والحق في معنى الإحصاء أنه شامل للثلاثة أمور كما ذكر الإمام ابن القيم وهي كالتالي:

**المرتبة الأولى**: إحصاء ألفاظها وعددها.

**المرتبة الثانية**: فهم معانيها ومدلولها.

**المرتبة الثالثة**: دعاؤه بها كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعرَاف: 180].

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ [3]. «الإحصاء يقع بالقول، ويقع بالعمل، فالذي

---

(1) البيت لطرفة بن العبد. انظر: ديوانه: ص: 112.

(2) شأن الدعاء للخطابي، ص: 26 - 29، وانظر: تفسير الأسماء الحسنى للزجاج ص: 21 - 22، الأسماء والصفات للبيهقي (1/ 26).

(3) ابن بطال هو: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، أبو الحسن، عالم بالحديث، من أهل قرطبة، له شرح صحيح البخاري، ويعرف بابن اللحام، الإمام الحافظ المحدث توفي سنة (449هـ). سير أعلام النبلاء للذهبي (18/ 47)، الأعلام للزركلي (4/ 285).

بالعمل أن لله أسماء يختص بها كالأحد والقدير، فيجب الإقرار بها والخضوع عندها، وله أسماء يستحب الاقتداء بها في معانيها كالكريم والعفو، فيستحب للعبد أن يتحلى بمعانيها ليؤدي حق العمل بها فبهذا يحصل الإحصاء العملي.

وأما الإحصاء القولي فيحصل بجمعها وحفظها والسؤال بها، ولو شارك المؤمن غيره في العد والحفظ، فإن المؤمن يمتاز عنه بالإيمان والعمل بها»[1].

وبهذا يتبين لنا أن القول الصحيح في معنى الإحصاء هو الحفظ أو الإحاطة أو العقل والفهم، فإنما ذكر بعض معاني الإحصاء دون بعض، فكان كمن اكتفى من المعنى بإرادة الجزء عن الكل، والله تعالى أعلم.

## دعاؤه بها ﷺ

### أولاً: الدعاء في اللغة والاصطلاح

**الدعاء في اللغة: مصدر من قولك:** دعوت الشيء أدعوه دعاءً، أقاموا المصدر مقام الاسم، تقول: سمعت دعاءً كما تقول سمعت صوتاً، أو كما تقول: اللهم اسمع دعائي، وقد يوضع المصدر موضع الاسم كقولهم: رجل عدل، وهذا درهم ضرب الأمير وهذا ثوب نسيج اليمن.

وفي الاصطلاح: استدعاء العبد ربه ﷻ العناية واستمداده إياه المعونة.

وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله ﷻ وإضافة الجود والكرم إليه[2].

(1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (13/ 390).
(2) شأن الدعاء للخطابي ص: 3، 4، لسان العرب لابن منظور (4/ 360) (دعا).

**وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «الدعاء هو العبادة»**[1].

ولم يرد هذا اللفظ في أي نوع من أنواع العبادة الأخرى[2].

**وهو نظير قوله ﷺ: «الحج عرفة»**[3].

وهذا لعظم شأنه وجلالة أمره، ولهذا سماه الله: (صلاة) كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [التوبة: 99]، أي دعوات الرسول ﷺ، وفي قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: 103] أي «دعاءك والصلاة بمعنى الدعاء هي حقيقته اللغوية»[4].

**فبان بهذا تلازم نوعي الدعاء**: «دعاء العبادة» و«دعاء المسألة» قولاً، وفعلاً، واعتقاداً فلا يصرف شيء منها إلا لله - تعالى - ومن صرف منها شيئاً لغير الله، فقد دعا غير الله، وعبد غير الله وصلى لغير الله ودان لغير الله،

---

(1) سنن الترمذي (5/ 456)، برقم (3372)، كتاب الدعاء، من حديث النعمان بن بشير، وقال عنه: حسن صحيح. وانظر: سنن ابن ماجه ص: 546، برقم (3828) أبواب الدعاء، عون المعبود بشرح سنن أبو داود (4/ 247)، برقم (1476) باب الدعاء (354)، مسند الإمام أحمد ص: 1340، برقم (18581). وقال عنه الألباني: صحيح، انظر: صحيح الجامع الصغير (1/ 641).

(2) انظر: شرح الإحياء للزبيدي (5/ 4).

(3) جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده ص: 1386 برقم (19162) من حديث عبد الرحمن ابن يعمر، عون المعبود بشرح سنن أبي داود (3/ 296)، برقم (1947) باب من لم يكن عرف، سنن الترمذي (3/ 228)، برقم (889)، كتاب الحج، سنن النسائي (5/ 256)، برقم (3016) فرض الوقوف بعرفة، سنن ابن ماجه ص: 436، 437 برقم (3015)، مستدرك الحاكم (2/ 672) برقم (3154)، كتاب التفسير، سنن البيهقي (5/ 116) كتاب الحج، سنن الدارقطني (2/ 241)، صحيح الجامع الصغير (1/ 606)، وقال عنه الألباني: صحيح، وانظر: إرواء الغليل برقم (1064) مشكاة المصابيح برقم (2714).

(4) شرح العمدة ابن تيمية ص: 27 - 31، وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (11/ 94، 136، 137).

فيكون قد أشرك بالله - تعالى - شركاً أكبر، مخرجاً من الملة بإجماع المسلمين. ومن استقرأ آيات القرآن العظيم في التحذير من الشرك بالله تعالى، وجد أن أكثرها في التحذير من الشرك في الدعاء ومن هنا صار الدعاء من صميم الاعتقاد، وتوحيد الله في ربوبيته وألوهيته، وأسمائه وصفاته، والمخالفات فيه من أمراض الشبهات المترددة بين الشرك ووسائله من البدع والمحدثات[1].

**ومن أعظم ما يدعى به الله ويسأل:** أن يدعى بأسمائه الحسنى، ولذا فإن الله تعالى ندب العباد إلى دعائه بها فقال عز من قائل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180].

ومن آداب الدعاء أن يدعو الداعي بأسماء الله الحسنى قبل طلبه وسؤاله ومن تمام الإيمان بالأسماء الحسنى أن لا يدعى الله ﷻ: إلا بها[2].

وعن الدعاء بهذه الأسماء، ذكر ابن القيم أن له مرتبتين: إحداهما: دعاء وعبادة، والثانية: دعاء طلب ومسألة.

فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، كذلك لا يسأل إلا بها. فلا يقال: يا موجود، أو يا شيء أو يا ذات اغفر لي وارحمني، بل يسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضياً لذلك المطلوب، فيكون السائل متوسلاً إليه بذلك. ومن تأمل أدعية الرسل ولا سيما خاتمهم وإمامهم وجدها مطابقة لهذا.

ويعترض البعض على من قال بالتخلق بأسماء الله فإنها ليست بعبارة سديدة، وهي منتزعة من قول الفلاسفة بالتشبه بالإله على قدر الطاقة، وأحسن

---

(1) مفتاح دار السعادة (1/ 43)، الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية (1/ 48) وما بعدها، مقدمة الرد على المخالف بكر أو زيد، تصحيح الدعاء له ص: 19، 18.

(2) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص: 108، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (1/ 297)، تفسير كلام المنان للسعدي (3/ 121)، (5/ 145).

منها عبارة أبي الحكم بن برهان وهي التعبد، وأحسن منها العبارة المطابقة للقرآن وهي الدعاء المتضمن للتعبد والسؤال، فمراتبها أربعة أشدها إنكاراً عبارة من قال التعبد، وأحسن من الجميع الدعاء وهي لفظ القرآن[1].

**ونلاحظ أن ابن القيم قد أنكر قولة**: «التخلق بأسماء الله «وذكر أن هذا اللفظ منتزع من أقوال الفلاسفة «بالتشبه» بالإله على قدر الطاقة» وذلك أن هذه العبارة منكرة وغير سديدة لعدة أمور:

**أولاً**: أن صفات الله لا يجوز أن يقال فيها: أخلاق الله، بل الأخلاق للإنسان أما فيما يتعلق بالله فيقال: صفاته.

**ثانياً**: أن الفلاسفة متناقضون، فتحقيق مذاهبهم نفي الصفات عن الله ﷻ فكيف يدعون إلى التشبه بصفات الله وهم ينفونها عن الله.

**ثالثاً**: وعلى فرض أن من قال هذه المقالة يثبت صفات البارئ، فإن من صفاته ما جاءت النصوص مانعة من إطلاقه على العباد، فقد نهانا الحق عن الاتصاف بالكبر والعظمة، فالله وحده المتكبر العظيم. والصواب أن يقال: إن علينا أن نتخلق بالأخلاق التي أمرنا الله ورسوله التخلق بصفة الرحمة، والصدق والعلم، والله متصف بهذه الصفات، ونهينا عن التخلق بأخلاق الكبر والعظمة، وهذه من صفات الله. كما نهينا عن التخلق بالكذب والغيبة والنميمة وهذه ليست من صفات الله[2].

وقول ابن القيم: «بل يسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضياً لذلك المطلوب فيكون السائل متوسلاً إليه بذلك»، هذا القول منه الحمد لله ذكره في مكان آخر كما سنراه متصلاً في معرض كلامه على الصلاة على النبي ﷺ حيث قال: فإن الصلاة عليه هي نوع حمد له وتمجيد، هذا حقيقتها، فذكر في

---

(1) بدائع الفوائد، (1/ 181)، وانظر: مدارج السالكين (3/ 251، 252)، لوامع الأنوار للسفاريني ص: 127.

(2) أسماء الله وصفاته للأشقر ص: 38، 39.

هذا المطلوب الاسمين المناسبين له، هما أسماء الحميد والمجيد، وهذا كما تقدم أن الداعي يشرع له أن يختم دعاءه باسم من الأسماء الحسنى مناسب لمطلوبه، أو يفتتح دعاءه به، وتقدم أن هذا من قوله: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: 180]. قال سليمان عليه الصلاة والسلام في دعائه ربه: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [ص: 35] وقال الخليل وابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام في دعائهما: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 128] وكان النبي ﷺ يقول: «**رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور**» مائة مرة في مجلسه[1].

وقال لعائشة رضي الله عنها وقد سألته:

«إن وافقت ليلة القدر ما أدعو به؟ قال: قولي: «**اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني**». وقال للصديق رضي الله عنه وقد سأله أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته، قال: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم**» وهذا كثير قد ذكرناه في كتاب الروح والنفس. وما قاله الناس في قول المسيح: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 118] ولم يقل الغفور الرحيم[2]. وفي هذا ما يدل على أن لا يسأل الله تعالى في كل مطلوب إلا بما يقتضي ذلك المطلوب من أسمائه تعالى، لمناسبة كل اسم بما ذكر معه واقترن به وقال في المدارج: «ومن هاهنا كان قول المسيح عليه السلام:

---

(1) مسند الإمام أحمد (6/ 328) برقم (4726) عن ابن عمر، البخاري في الأدب المفرد ص: 217 برقم (618)، وانظر: عون المعبود بشرح سنن أبي داود (2/ 266) برقم (1513)، سنن الترمذي (5/ 494، 495) برقم (3434) كتاب الدعوات سنن ابن ماجه ص: 545 برقم (3814) باب الاستغفار، صحيح الأدب المفرد للألباني ص: 231 برقم (481/ 618) عن ابن عمر، وقال عنه: صحيح، وانظر: السلسلة الصحيحة له برقم (556).

(2) جلاء الأفهام ص: 450- 452.

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 118] أحسن من أن يقول: إن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، أي: إن غفرت لهم كان مصدر مغفرتك عن عزة وهي كمال القدرة، وعن حكمة وهي كمال العلم، فمن غفر عن عجز وجهل بجرم الجاني لا يكون صادراً حكيماً عليماً، بل لا يكون ذلك إلا عجزاً فأنت لا تغفر إلا عن قدرة تامة وعلم تام، وحكمة تضع بها الأشياء مواضعها. فهذا أحسن من ذكر «الغفور الرحيم» في هذا الموضع الدال ذكره على التعريض بطلب المغفرة في غير حينها، وقد فاتت فإنه لو قال: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، كان في هذا من الاستعطاف والتعريض بطلب المغفرة لمن لا يستحقها ما ينزه عنه منصب المسيح عليه السلام، لا سيما والموقف موقف عظمة وجلال، وموقف انتقام ممن جعل الله ولداً، واتخذه إلهاً من دونه، فذكره العزة والحكمة فيه أليق من ذكر الرحمة والمغفرة، وهذا بخلاف قول الخليل عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: 36] ولم يقل: فإنك عزيز حكيم لأن المقام مقام استعطاف وتعريض بالدعاء، أي إن تغفر لهم وترحمهم بأن توفقهم للرجوع من الشرك إلى التوحيد، ومن المعصية إلى الطاعة، كما في الحديث: **«اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»**. وفي هذا أظهر الدلالة على أن أسماء الرب تعالى مشتقة من أوصاف ومعاني ما قضي به، وأن كل اسم يناسب ما ذكر معه، واقترن به من فعله وأمره[1].

والدعاء بها يتناول دعاء المسألة، ودعاء الثناء، ودعاء التعبد. وهو سبحانه يدعو عباده إلى أن يعرفوه بأسمائه وصفاته، ويثنوا عليه بها ويأخذوا بحظهم من عبوديتها، وهو سبحانه يحب موجب أسمائه وصفاته، فهو «عليم» يحب كل عليم «جواد» يحب كل جواد، «وتر» يحب الوتر، «جميل» يحب الجمال، «عفو» يحب العفو وأهله، «حيي» يحب الحياء وأهله، «بر» يحب

(1) مدارج السالكين (1/ 46).

الأبرار، «شكور» يحب الشاكرين، «صبور» يحب الصابرين، «حليم» يحب أهل الحلم، فلمحبته سبحانه للتوبة والمغفرة، والعفو والصفح خلق من يغفر له، ويتوب عليه، ويعفو عنه[1].

وينبه ابن القيم إلى مقام الكمل من المؤمنين في باب التعبد لله بأسمائه وصفاته، فيقول: «وأكمل الناس عبودية: المتعبد بجميع الأسماء والصفاء التي يطلع عليها البشر، فلا تحجبه عبودية اسم عن عبودية اسم آخر، كمن يحجبه التعبد باسمه (القدير) عن التعبد باسمه (الحليم الرحيم)، أو يحجبه عبودية اسمه (المعطي) عن عبودية اسمه (المانع)، أو عبودية اسمه (الرحيم والعفو والغفور) عن اسمه (المنتقم)[2] أو التعبد بأسماء التودد، والبر، واللطف، والإحسان، عن أسماء العدل، والجبروت والعظمة، والكبرياء، ونحو ذلك[3].

## الشروط المنهجية والقواعد الأساسية لإحصاء الأسماء الإلٰهية التي تعرَّف الله ﷻ بها إلى عباده

يمكن حصر هذه القواعد وتلك الضوابط في خمسة شروط لازمة لكل اسم من الأسماء الحسنى دلَّ عليها بوضوح شديد قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين مرفوعًا: **«إن لله تسعة وتسعون اسمًا مائة إلا واحدة من أحصاها دخل الجنة»**[4].

(1) مدارج السالكين (1/ 452، 453).

(2) المنتقم: ليس من أسماء الله الحسنى، وإنما جاء هنا إخباراً عنه رحمه الله.

(3) مدارج السالكين (1/ 420).

(4) متفق عليه. أخرجه البخاري كتاب الشروط، باب (إن لله مائة اسم إلا واحداً) [(6/ 2691)، رقم (6957)] ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب في (أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها) [(4/ 2063)، رقم (2677)].

**ونعرض كيفية استخراج الشروط من هذه الأدلة، وبيانها كالتالي[1]:**

**الشرط الأول:** ثبوت النص في القرآن أو صحيح السنة.

فمن شروط إحصاء الأسماء الحسنى أن يرد الاسم نصًّا في القرآن أو ما ثبت في صحيح السنة، وهذا الشرط مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180].

ويستدل من ذلك أن لفظ الأسماء الحسنى يدل على أنها معهودة موجودة، فالألف واللام هنا للعهد، ولما كان دورنا حيال الأسماء هو الإحصاء دون الاشتقاق أو الإنشاء، فإن الإحصاء لا يكون إلا لشيء موجود معهود، ولا يعرف ذلك إلا بما نص عليه كتاب الله وما صح بالسند المتصل المرفوع إلى رسول الله ﷺ، وهذا الشرط ذكره الإمام ابن تيمية في قوله: الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها[2].

ومذهب السلف يرى أن أسماء الله الحسنى توقيفية على الأدلة السمعية، ولا بد فيها من تحري الدليل بطريقة علمية تضمن لنا مرجعية الاسم إلى كلام الله ورسوله ﷺ، ولا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى ما ورد في القرآن أو ما ورد في صحيح السنة النبوية على طريقة المحدثين؛ لأن محيط الرسالة لا تخرج دائرته عن ذلك، والرسالة تلقاها النبي ﷺ عن طريق الوحي وبأشكاله المختلفة.

وأما القواعد التي يجب أن نعتمد عليها في حصر أسماء الله الحسنى بالنظر إلى الحديث الصحيح فيجب اعتماد قواعد المحدثين أو ما عرف بعلم مصطلح الحديث الذي يشترط في الحديث الصحيح اتصال السند في نقل

---

(1) انظر: أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة د/ محمود عبدالرازق الرضواني، فهو من أقوى الدراسات الحديثة في هذا المجال.

(2) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص: 19.

العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة، وعلى ما هو معتبر في قواعدهم[1].

وكذلك إذا لم يرد اسم الله تعالى نصّاً في القرآن وورد في السنة معتمدًا في حجيته على ثبوت الحديث فقط، وكان الحديث في غير الصحيحين فلا بد من الحكم على صحته من قِبل جمع من أعلام المحدثين عملًا بالأحوط على قدر المستطاع.

وعلى سبيل المثال: فقد أطلق البعض اسم المنعم والمفضل من أسماء الله الحسنى لأنهما وردا في حديث ضعيف مرسل رواه ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن بعض أشياخه أنه قال: كان ﷺ إذا أتاه الأمر مما يعجبه قال: «**الحمد لله المنعم المفْضِل الذي بنعمته تتم الصالحات**»، وإذا الأمر أتاه مما يكرهه قال: «**الحمد لله على كل حال**»[2].

وكذلك ممن عد اسم الأعز من أسماء الله الحسنى ونسبه إلى النبي ﷺ مرفوعًا وإنما ورد الأعز موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «**رب اغفر وارحم وأنت الأعز الأرحم**». قال الشيخ الألباني: روي مرفوعاً ولم يصح[3].

أما اعتباره في حكم المرفوع عند بعض المحدثين فلا يكفي ذلك لإثباته اسمًا، بل لابد من شرط إحصائه ثبوته في نص صريح ورد في حديث مرفوع صحيح.

**الشرط الثاني**: علمية الاسم واستيفاء العلامات اللغوية:

---

(1) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ص: 33.

(2) انظر: المراسيل ص: 357 رقم (532)، وقال أبو داود: لا يصح.

(3) انظر: مناسك الحج والعمرة ص: 45.

وهذا الشرط يجب على من يقوم بإحصاء وجمع أسماء الله تعالى من القرآن والسنة أن ينظر إلى علمية الاسم فلابد للاسم أن يرد في النص مرادًا به العلمية ومتميزًا بعلامات الاسمية المعروفة في اللغة؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب خاطبهم الله ﷻ على ما يعرفون من قواعدها وأصولها، ومن ثَمَّ فإن قواعد اللغة تعد أساسًا مهمًا في تمييز الاسم والتعرف عليه.

ومن ذلك أن الاسم يتميز عن الفعل والحرف بخمس علامات لغوية أساسية معروفة، كأن يدخل عليه حرف الجر، أو يرد الاسم منونًا، فالتنوين من علامات الاسمية، أو تدخل عليه ياء النداء أو يكون الاسم معرفاً بالألف واللام، أو يكون المعنى مسنداً إليه محمولاً عليه كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفُرقان: 59] فالمعنى في الآية ورد محمولاً على اسم الرحمن مسندًا إليه، وهذه من أهم العلامات التي تميز الاسم وعلميته دون غيره.

ودليل هذا الشرط مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسرَاء: 110]، ووجه الاستدلال في الآيتين أن الله ﷻ قال: ﴿فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ﴾ [الإسرَاء: 110]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ﴾ [الأعرَاف: 180]، ولم يقل ﷻ: ولله الأفعال الحسنى أو ولله الأوصاف الحسنى، وشتان بين الأسماء والأوصاف عند سائر العلماء والعقلاء، فالوصف لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بموصوفه، والفعل لا يتم إلا بفاعله؛ إذ لا يصح أن نقول: الرحمة استوت على العرش؛ فهذه كلها أوصاف، لا تقوم بنفسها بخلاف الأسماء الدالة على المسمى التي اتصف بها.

وعليه فإن كثيرًا من الأسماء المشتهرة على ألسنة الناس هي في الحقيقة أوصاف وأفعال، وليست من الأسماء الحسنى ومذهب السلف الصالح أن أسماء الله تعالى نصية توقيفية، لا بد فيها من أدلة قرآنية، أو ما صح عن

النبي ﷺ في السنة النبوية، وليست أسماء الله مسألة عقلية اجتهادية، يشتق فيها الإنسان لربه من وصفه أو فعله ما يشاء من الأسماء، فهذا قول على الله بلا علم أو دليل.

ونلاحظ أن كثيرًا من العلماء لا سيما من أدرج الأسماء في حديث الترمذي وابن ماجه والحاكم جعلوا المرجعية في علمية الكثير من الأسماء إلى أنفسهم واجتهاده وليست إلى النص الثابت في الكتاب والسنة، فهذا يعارض ما اتفق عليه السلف الصالح في كون الأسماء الحسنى توقيفية، ومثال الأسماء التي تدخل تحت هذه النوعية، تسمية الله ﷻ بالمعز المذل الخافض المبدئ المعيد الضار النافع المميت الباعث الباقي العدل المحصي المقسط المغني، فمن الذي سمى الله بهذه الأسماء؟! هل سمى الله نفسه بها أم سماه رسوله؟!

ونلاحظ أن هذه الأسماء جميعًا لم ينطبق عليها الشرط الأول ولا الشرط الثاني وهو ورود النص بعلمية الاسم.

**الشرط الثالث:** إطلاق الاسم دون إضافة أو تقييد:

وهذا شرط أساسي أيضًا من الشروط اللازمة لإحصاء أسماء الله تعالى وهو أن يرد اسم الله في سياق النص مفردًا مطلقًا دون إضافة مقيدة أو قرينة ظاهرة تحد من الإطلاق، وذلك بأن يفيد المدح والثناء على الله بنفسه؛ لأن الإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال على قدر ما أضيف به الاسم أو قيد به، والله ﷻ ذكر أسماءه بلانهائية في الحسن وهذا يعني الإطلاق التام الذي يتناول جلال الذات والصفات والأفعال، ودليل هذا الشرط قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180] أي: البالغة مطلق الحسن بلا حدٍّ ولا قيد، قال الإمام القرطبي: وحسن الأسماء إنما يتوجه بتحسين الشرع لإطلاقها والنص عليها، وانضاف إلى ذلك أنها تقتضي معاني

حسان شريفة[1]، وقال الألوسي: الحسن أنيث الأحسن، أفعل تفضيل، ومعنى ذلك أنها أحسن الأسماء وأجلها لإنبائها عن أحسن المعاني وأشرفها[2].

**الشرط الرابع: دلالة الاسم على الوصف:**

فلابد لإحصاء الاسم دلالته على الوصف وأن يكون اسماً على مسمى؛ فأسماء الله تعالى ﷻ لا تكون حسنى بلا معنى، فلابد من دلالتها على المعنى الذي تضمنه كل اسم والذي يختلف عن الآخر، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وليس في أسمائه الحسنى إلا اسم يمدح به، ولهذا كانت كلها حسنى، والحسنى بخلاف السوأى فكلها حسنة والحسن محبوب ممدوح[3].

وكذلك الأسماء الجامدة لا مدح فيها ولا دلالة لها على الثناء، ويلزم أيضًا من كونها جامدة أنه لا معنى لها، ولا قيمة لتعدادها أو الدعوة لإحصائها، ويترتب على ذلك أيضًا رد حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي ورد في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا من أحصاها دخل الجنة**»[4].

وأسماء الله تعالى أعلام تدل على ذاته وأوصاف تدل على معاني الكمال فقال ﷺ في الدلالة على علميتها: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110]، ووجه الاستدلال أن دعاء الله بها مرتبط بحال العبد ومطلبه وما يناسب حاجته واضطراره، من ضعف أو فقر، أو ظلم أو قهر، أو مرض أو جهل، أو غير ذلك من أحوال العباد، فالضعيف يدعو الله

(1) انظر: تفسير القرطبي (10/ 343).
(2) انظر: روح المعاني للألوسي (9/ 120).
(3) انظر: منهاج السنة النبوية (5/ 409).
(4) سبق تخريجه.

باسمه القوي، والفقير يدعوه باسمه المعطي، المقيت، الرزاق، الغني، والمقهور المظلوم يدعوه باسمه الحي القيوم، إلى غير ذلك مما يناسب أحوال العباد.

وقد عرَّف ابن القيم بمنهج السلف الصالح في أسماء الله الحسنى أن الأسماء لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات؛ فهي أعلام وأوصاف، وهي بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة، والوصف بها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم[1]، وعلى ذلك أن أهل العلم استقبحوا مذهب المعتزلة في إثبات الأسماء ونفي دلالتها على الصفات لأن معنى ذلك أنهم أثبتوا وجود الذات فقط، وجعلوا أسماء الله الدالة عليها أسماء فارغة من الأوصاف أو أسماء بلا مسمى، فقالوا: هو العليم بلا علم، والسميع بلا سمع، والبصير بلا عين.

**الشرط الخامس**: دلالة الوصف على الكمال المطلق:

وكذلك يشترط في إحصاء الأسماء الحسنى أن يكون الوصف الذي دلَّ عليه الاسم في غاية الجمال والكمال، فلا يكون المعنى عند تجرد اللفظ منقسمًا إلى كمال أو نقص أو يحتمل شيئًا يحد من إطلاق الكمال والحسن، وهذا الشرط مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، ووجه الاستدلال أن اسم الله جلَّ شأنه تنزه وتمجد وتعظم وتقدس عن كل معاني النقص لأنه ﷻ له مطلق الحسن والجلال وكل معاني الكمال والجمال[2].

(1) انظر: بدائع الفوائد (1/ 170).

(2) انظر: روح المعاني للألوسي (18/ 230)، وزاد المسير (3/ 214).

## مخطوط الكتاب

وهذا المخطوط محفوظ بالمكتبة الأزهرية برقم [العام (28866) السقا، والخاص (778) أدعية وأوراد].

وموجود بفهرس الأزهرية (6/ 363).

تحريراً في يوم الاثنين غرة محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وثلاثين هجرية ا.هـ

والمخطوط نسخة في مجلد بقلم معتاد، بخط يحيى بن علي الوفائي الهدائي في عشر ذي الحجة الحرام ختام عام أربعة وسبعين بعد الألف (1074هـ).

وتتكون من (144) ورقة، الورقة صفحتان، المسطرة مختلفة، المقاس 20سم.